



ورقة إحاطة

شباط / فبراير 2021

الطريق طويلة

سيناريوهات معدلات وفيات العنف العالمية، ٢٠١٩-٢٠٣٠

جيرجلي هيديج وأنا ألفازي ديل فراتي



المشاركون والمساهمون

محرر السلسلة: مات جونسون

مدقق الحقائق: ناتاشا كورناز

منقح النسخة الإنجليزية: أليكس بوتر

المدقق اللغوي: ستيفاني هويتسون

التصميم (النسخة الإنجليزية): ريك جونز

الترجمة إلى اللغة العربية: أحمد بركات

التصميم (النسخة العربية): واثق زيدان

التنسيق: raumfisch.de/sign berlin

الطباعة: nbmedia، جنيف

نبذة عن المؤلفين

جيرجلي هيديج متخصص في الدراسات المسحية ومستشار في المنهجيات لدى برنامج مسح الأسلحة الصغيرة. أجرى منذ 1999 بحوثاً اجتماعية كمية في مجال السياسات في بلدان متعددة تمحورت حول الرفاه، وضحايا الجرائم، والتمييز، وكانت في المقام الأول لحساب الاتحاد الأوروبي. يعمل حالياً مستشاراً لمعاهد بحثية ومنظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الشفافية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

آنا ألفازي ديل فراتي مستشارة لدى برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، حيث عملت أيضاً باحثة أولى، ومديرة للبحث، ومديرة للبرامج. وقبل انضمامها للبرنامج عملت لدى وكالات تابعة للأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة). تركز في حياتها المهنية على البحوث التطبيقية المتعلقة بعملية صنع السياسات المستندة إلى الأدلة والبراهين من خلال إجراء الدراسات الكمية والنوعية حول العنف الناجم عن استخدام الأسلحة النارية وسبل منعه ورصده وتقييمه، مع التركيز بوجه خاص على جوانبه المتصلة بالنوع الاجتماعي.

شكر وتقدير

يود المؤلفان أن يتقدما بالشكر لآنا-سيفيرين فابر لملاحظاتها القيمة على مسودات هذا التقرير، ولغاري ميلانتي، وهافارد موكليف نيغارد، ونيكولاس فلوركين، ولويجي دي مارتينو لمراجعاتهم. والشكر موصولاً أيضاً لأندراس أوجزاي، وليفيو مايلز سيلفا مولير، وسونيا داربيلاي، وعطوة جابر، وكان لي، على جهودهم في تحديث قائمة بيانات وفيات العنف العالمية.

يعبّر القائمون على برنامج مسح الأسلحة الصغيرة عن امتنانهم لوزارة الخارجية الهولندية التي أتاحت نشر هذا التقرير، وللحكومة الكندية لدعمها المالي لقاعدة بيانات وفيات العنف العالمية.

صورة الغلاف الأمامي

المصدر: فيل بيهان/صورة من الأمم المتحدة - برنامج الأغذية العالمي، 2011

لمحة عامة

تعكس السيناريوهات المعروضة في هذا الورقة الاتجاهات الممكنة لوفيات العنف على مستوى العالم وفي شمال إفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في الفترة المؤدية للعام 2030.³ وتشمل هذه السيناريوهات: (1) سيناريو "بقاء الحال على ما هو عليه" والذي يفترض عدم حدوث تغيير جاد في الجهود الدولية الرامية للحد من العنف المُميت؛ (2) سيناريو إيجابي يفترض أن تُفضي الجهود المتنامية والمتصاعدة إلى انخفاض معدلات وفيات العنف في العالم؛ (3) سيناريو سلبي يفترض تصاعد معدلات العنف المُميت بسبب تراجع جهود الحد من العنف أو انحسارها. تستند هذه السيناريوهات إلى اتجاهات بعيدة المدى، وتوفر أساساً مفيداً لصُناع القرار لتقييم الاتجاهات والتقدم المحرز في الجهود المبذولة لتحقيق الغاية الأولى لهدف التنمية المستدامة السادس عشر (16.1) (الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان).

تقدم ورقة الإحاطة هذه تحليلاً مُحدثاً لاتجاهات وفيات العنف العالمية بالاستناد إلى بيانات العام 2018، والتي تضع على أساسها سيناريوهات عالمية للأعوام القادمة وحتى 2030. تتضمن الورقة تحليلاً منفصلاً للاتجاهات في شمال إفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.¹

شهدَ العام 2018 تراجعاً في مستوى العنف المُميت في العديد من البؤر الساخنة حول العالم. ويُعزى هذا التراجع في المقام الأول إلى تخفيف التوتر إلى حدٍ كبير في النزاعات المسلحة في العراق وميانمار وجنوب السودان وسوريا. وفي حين زادت جرائم القتل زيادةً طفيفة في العام 2018 مقارنةً بالعام 2017، إلا أن النمو السكاني فاق تلك الزيادة، وبالتالي سجّل معدل جرائم القتل كذلك انخفاضاً طفيفاً.² وقد نجمَ عن هذين الاتجاهين مجتمعين حدوث تغييرٍ إيجابي بسيط في معدل وفيات العنف عالمياً في 2018 مقارنةً بالعام 2017.

النتائج الرئيسية

- معدل الضحايا الإناث (2.48 لكل 100,000 امرأة) ثاني أدنى معدل مسجّل منذ العام 2004.
- في العام 2018، بلغ المعدل العالمي لحالات القتل بالأسلحة النارية 2.93 لكل 100,000 نسمة، وظلّ مستقرّاً بالمقارنة بمعدلات الأعوام السابقة. استُخدمت الأسلحة النارية في قرابة 38% من حالات القتل حول العالم، وكان استخدامها أكثر ما يكون في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية. وفي حين أن معدل 0.59 لكل 100,000 أنثى ظلّ مستقرّاً، إلا أن العدد الفعلي للنساء اللاتي قُتلن بسلاح ناري في 2018 (17,200 امرأة حول العالم) كان الأعلى في الفترة 2004-2018 بهامشٍ ضئيل.
- على الرغم من الانخفاض المسجّل في 2018، إلا أن سيناريوهات اتجاهات وفيات العنف في الفترة 2019-2030 تشير إلى أن بقاء الحال على ما هو عليه سوف يؤدي إلى زيادة طفيفة ولكن ثابتة في عدد وفيات العنف. وفي المقابل، من شأن السيناريو الإيجابي المنطوي على بذل جهود متصاعدة للحد من النزاعات والعنف إلى حقن دماء 1.43 مليون إنسان، حيث بالإمكان منع ما يزيد على 336,000 من وفيات العنف في النزاعات المباشرة و1,093,000 من الوفيات الناجمة من أسباب العنف الأخرى.

- قضى في العام 2018 نحو 596,000 إنسان حتفه بسبب العنف، من بينهم 93,700 امرأة وفتاة. ويمثل هذا الرقم انخفاضاً طفيفاً عن العام 2017 (الذي قضى فيه نحو 612,000 شخص جراء العنف، وفقاً لتعدادات وفيات العنف العالمية المعدلة الحالية). بلغ معدل وفيات العنف 7.80 لكل 100,000 نسمة في العام 2018، وهو أدنى معدل منذ العام 2012.
- يعزى الانخفاض المسجّل في عدد وفيات العنف المُميت في 2018 إلى تخفيف التوتر إلى حدٍ كبير في النزاعات الدائرة في العراق وميانمار وجنوب السودان وسوريا. وخارج إطار النزاعات، نجد أن الزيادة الطفيفة في عدد وفيات العنف المسجلة في 2018 مقارنةً بالعام 2017 قد صاحبها نموٌّ كبير في عدد السكان أدى إلى انخفاضٍ طفيف أيضاً في معدل جرائم القتل.
- باتت البيانات المصنفة حسب الجنس والأداة المُميتة المستخدمة أكثر توفراً، وأصبحت مدمجة الآن في قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية، الأمر الذي يزيد أهميتها من حيث النوع الاجتماعي. لا يزال الرجال أكثر عرضةً للوقوع ضحيةً العنف المُميت (84% من مجموع الضحايا كانوا من الفتيان والرجال في 2018) وللقتل بسلاح ناري (92% من ضحايا الأسلحة النارية حول العالم من الذكور). وكان

مقدمة

يُظهر تحديث قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية لهذه السنة تراجعاً إجمالياً في عدد الوفيات بفضل الانخفاض الكبير في عدد الوفيات المتصلة بالنزاعات - حيث قلّت بنحو 19,000 وفاة في 2018 مقارنةً بالعام 2017 - بموازاة الاستقرار النسبي في معدلات وفيات العنف خارج إطار النزاعات، ونتج عن ذلك انخفاض معدل العنف لأقل معدلاتها منذ العام 2012.⁴ تعكس بيانات العام 2018 انخفاضاً كبيراً في وفيات العنف في بعض أكثر النزاعات توتراً التي شهدها العقد الماضي (انظر أيضاً الشكل 1).

تعدّ النزاعات المسلحة (منذ اندلاعها ومروراً بتصاعد حدتها ومن ثمّ حُبوها) مسؤولةً عن معظم التذبذبات في معدلات العنف المميت عالمياً، حيث كانت الوفيات المتصلة بالنزاعات السببَ في الذروات السابقة في أعداد وفيات العنف حول العالم (Hideg and Alvazzi del Frate, 2019). وفي 2018، فاق تأثير تراجع حدة النزاعات في العام 2018 (في العراق وليبيا وميانمار وجنوب السودان وسوريا) تأثير الزيادات الحاصلة في نزاعات أخرى (في أفغانستان ونيجييريا والساحل واليمن) وأدى بأعداد وفيات العنف العالمية إلى التراجع.

والجدير بالملاحظة أن أعداد جرائم القتل العمد المسجلة عالمياً بلغت ذروتها (409,000) في 2018. غير أن المعدل العالمي في 2018 كان أقلّ بقليل مقارنةً بالعام 2017 بسبب النمو السكاني المستدام.⁵ وعموماً، من البلدان والأقاليم المشمولة في هذا التحليل والبالغ عددها 222، يُظهر عددٌ كبير من البلدان (99 بلداً) اتجاهًا متفاقماً من حيث عدد ضحايا جرائم القتل مقارنةً بالبلدان التي تُظهر اتجاهًا متحسنًا (68 بلداً) بالمقارنة بالعام 2015، وهي السنة الأساس التي تستند إليها خطة عمل الأمم المتحدة 2030 (UNGA, 2015, p. 31).⁶

إن تحليل الاتجاهات والأنماط لوفيات العنف يدعم الجهود المبذولة للحد من النزاعات والعنف، ويتيح بالتالي التركيز على التنمية، علماً بأن الغاية الأولى لهدف التنمية المستدامة السادس عشر (16.1) تُلزم الدول "بالحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان" (UNGA, 2015, p. 25). وتقوم عملية المراقبة العالمية المعنية بقياس مدى تحقق هذه الغاية باستخدام أربعة مؤشرات للتقدم، يُركّز أحدها على جرائم القتل العمد وآخر على الوفيات المتصلة بالنزاعات.⁷ وفي حين أن قاعدة البيانات المرتبطة بعملية الأمم المتحدة الرسمية

لا تزال غير مكتملة، وسيطلب تحديثها بناء القدرات اللازمة للمساعدة في إنتاج الإحصاءات المهمة وتحليلها،⁸ فإن قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية تستخدم نهجاً شاملاً متعدد المصادر يمكنه إلى حد كبير أن يُيسر عمل صناع السياسات والباحثين. وبالتركيز على سياقات النزاع وغيرها، تكشف قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية أن معظم وفيات العنف تقع خارج سياقات النزاع المسلح،⁹ ما يؤكد ضرورة تبني سياسات فعالة تمنع وقوع وفيات العنف المتصلة بالجرائم كمتطلب أساسي للحد من هذه الوفيات على المستوى العالمي. ومن ناحية أخرى، فإن التذبذب الواضح في عنف النزاعات والوفيات الناجمة عنه يجعل "الإدارة" العالمية للعنف المميت من خلال السياسات الوطنية المنهجية العامة صعبةً للغاية، ويجعل تحقيق التقدم أمراً بعيد المنال نظراً لاندلاع نزاعات مسلحة جديدة أو تجدد النزاعات القديمة.

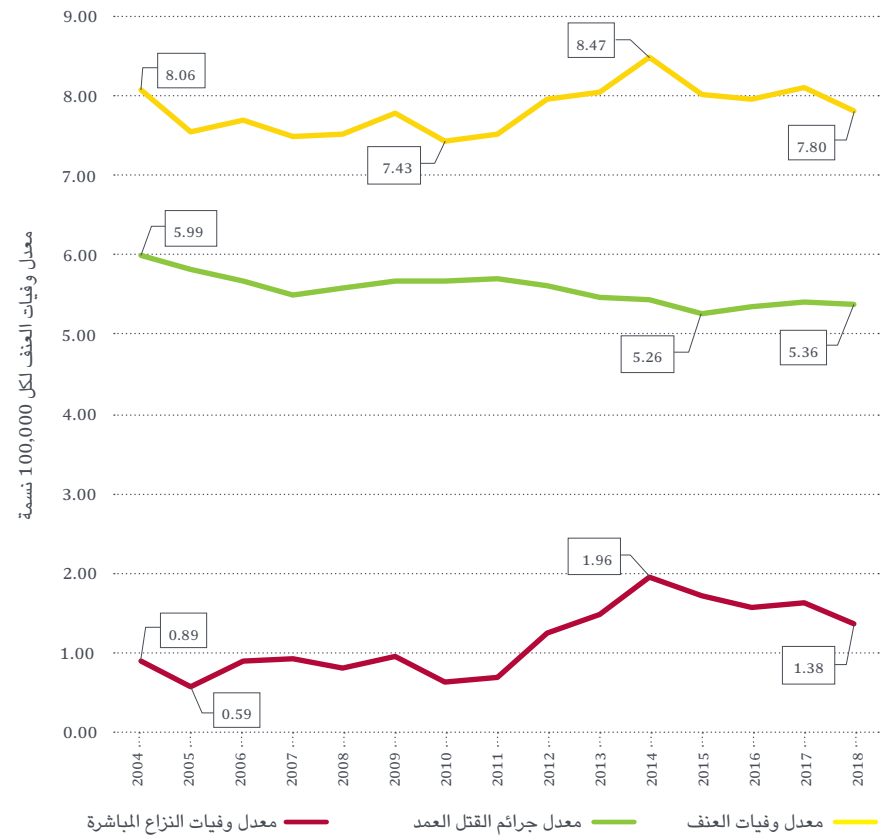
بالرغم من السعي للحصول على بيانات أفضل لرفد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تُشير دراسات حديثة إلى أن البنى الأساسية للبيانات في معظم أقاليم العالم التي يمكن أن تساعد في تعقب أعداد وفيات العنف العالمية وتقدير الفاعلية النسبية للسياسات في الحد من العنف لا تزال ضعيفة.¹⁰ تُظهر قاعدة البيانات المحتوية على بيانات أولية للمؤشر (16.1.1) أن محدودية البيانات تقتضي جهداً متزامناً لإنتاج بيانات وصفية وتقديرات لدعم وتكميل المعلومات المشتتة المتاحة رسمياً (UNSD, n.d.a) يعكف برنامج مسح الأسلحة الصغيرة على جمع المعلومات من المصادر الوطنية والدولية بهدف إنتاج القائمة الأكثر شمولاً لوفيات العنف على مستوى العالم. ويمكن للتحليل القائم على البيانات والسيناريوهات المبينة في ورقة الإحاطة هذه أن يسهم في تحقيق هذين الهدفين.

وفيات العنف في 2018

مَثَل العام 2018 فترةً أكثر هدوءاً نوعاً ما مقارنةً بالعام السابق، حيث انخفض عدد وفيات العنف¹¹ في 2018 (596,000) مقارنةً بالعام 2017 (612,000).¹² وبلغ معدل وفيات العنف 7.80 لكل 100,000 نسمة في 2018، وهو أقل من المعدلات السنوية في الفترة 2012-2017 (انظر الشكل 1).

بلغ عدد ضحايا جرائم القتل العمد في 2018 نحو 409,000 شخص، وبلغ عدد وفيات النزاع المباشرة 105,000.¹³ أمّا العدد المقدّر المتبقي من الوفيات فكان بسبب جرائم القتل غير العمد أو التدخلات القانونية.¹⁴

الشكل (1) المعدلات العالمية السنوية لوفيات العنف، جرائم القتل، وفيات النزاع المباشرة، 2004-2018



المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

الوفيات المتصلة بالنزاعات

تسببت النزاعات المسلحة في 105,000 وفاة في 2018، أي أقل بنحو 19,000 وفاة مقارنةً بالعام 2017. وما تزال جهود مراقبة الوفيات المتصلة بالنزاعات تواجه معوقات من قبيل انعدام التعريفات الموحدة ووجود ثغرات في توحيد جمع البيانات والتحقق منها وتصنيفها (Pavesi, 2017, p. 8). ويُعزى تراجع أعداد وفيات العنف المُميت المسجلة في 2018 إلى تراجع حدة بعض النزاعات المسلحة الدامية

التي شهدتها العقد الماضي كالنزاعات في العراق وميانمار وجنوب السودان وسوريا.¹⁵ فقد شهدت تلك النزاعات مجتمعةً انخفاضاً إجمالياً في عدد الوفيات من قرابة 60,000 إلى نحو 25,000. غير أن تراجع عدد الوفيات في هذه النزاعات المحددة لم يمثل اتجاهًا موحدًا متجانسًا لأن العديد من بوّز النزاع الأخرى سجّلت ثباتًا أو حتى زيادةً في أعداد الوفيات فيها. فعلى سبيل المثال، تضاعف عدد ضحايا حرب اليمن في عامي 2017 و2018،¹⁶ كما تدهور الوضع في أفغانستان بشدة، حيث سجّل

العام 2018 أكبر عدد من الوفيات هناك في السنوات الخمس عشر الماضية.¹⁷ وازداد عدد وفيات النزاع المباشرة زيادةً كبيرة في نيجيريا (بلغت نحو 6,300 - أي بزيادة 27%)، وفي البلدان الأخرى التي تشهد تصعيداً في النزاع في منطقة المجموعة الخماسية لبلدان الساحل (بوركينافاسو، تشاد، مالي، النيجر)، ما أسفر عن وقوع ما مجموعه 2,900 وفاة في تلك الدول مجتمعة، بزيادة بلغت نسبتها 76% مقارنةً بالعام 2017.¹⁸

الإطار (1) تحديث قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية بأثر رجعي

اختيار المصادر المستخدمة في تقدير وفيات النزاع المباشرة في بلد أو إقليم معين. وكما يوضح الجدول (1)، وردت في العام 2018 أرقام أعلى بقليل لعدد جرائم القتل العمد من مصادر أو نقاط بيانات أصبحت متاحة بعد التحديث السابق. غير أن التحديث رجعي الأثر لهذا العام انطوى على زيادة كبيرة في تقديرات وفيات النزاع المباشرة، ولا سيما لعامي 2016 و2017. ونجم هذا التغيير في الأساس من ثلاثة تغييرات أدخلت في منهجية التقدير: (1) المصادر التي قُدِّمت تقديرات متدنية جدًا (أقل من 20% في المتوسط) استُبعدت من أي تقدير سنوي لأعداد الوفيات في أي نزاع؛ (2) الأرقام التي قدمها مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (ACLEDD) أصبحت متاحة في إطار نزاعات أكثر؛ (3) إضافة بوركينافاسو والنيجر إلى قائمة البلدان المتضررة من النزاعات أضف ضحايا جدد إلى العدد الإجمالي. يُطبَّق مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة مفهومًا أوسع "للأحداث" ونطاقًا عريضًا في البحث، ولذلك يوثق في العادة عددًا أكبر من الوفيات مقارنةً ببرنامج أوبسالا لبيانات النزاع (UCDP) - وهو المصدر الآخر الذي تستمد منه قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية بيانات وفيات النزاع المباشرة - ما أدى إلى زيادة في الأرقام الإجمالية. لقد أدت هذه التغييرات مجتمعةً إلى زيادة بنسبة 4% في تقديرات عدد وفيات العنف التي وقعت في العالم في 2017.

تمثل قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية أداة مهمة في تقييم التقدم على صعيد تنفيذ الغاية الأولى لهدف التنمية المستدامة السادس عشر (16.1)، التي تُلزم جميع الدول "بالحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان." وهي تحوي بيانات تبدأ من العام 2014، ومجموعات بيانات حول وفيات النزاع المباشرة (تلك الناجمة مباشرةً من الإصابات أثناء الحرب)، وجرائم القتل، ووفيات العنف بالأسلحة النارية - بما في ذلك شيوخ قتل النساء بالأسلحة النارية، وإحصاءات حول عدد النساء من ضحايا العنف المُميت عمومًا. وانسجامًا مع النهج المتبع في مجموعة المؤشرات المستخدمة في قياس الغاية (16.1)، تُركز قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية على العنف المرتكب بين الأشخاص، وتستبعد حالات الانتحار. وتستخدم قاعدة البيانات مؤشرات لتتبع التغييرات الحاصلة على صعيد العنف المُميت في 222 دولة أو إقليم حول العالم.¹⁹ تُعدّ قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية أداة حية، إذ يُضيف لها التحديث السنوي المزيد من البيانات الحديثة، ويملاً الفجوات وينقح المعلومات وفقًا لأحدث البيانات المتوفرة والتي تكون أدق في معظم الأحيان. وهناك عدد من التعليقات تفسر السبب في تحديث البيانات على المستوى القطري بأثر رجعي، وأبرزها ما يلي: (1) التغييرات الحاصلة بأثر رجعي في مصادر البيانات المستخدمة في السابق؛ (2) استبدال مصدر بمصدر آخر أكثر موثوقية؛²⁰ (3) تغيير معايير

الجدول (1) تصويب قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية بأثر رجعي 2014-2018

السنة	ضحايا جرائم القتل العمد			وفيات النزاع المباشرة			وفيات العنف المجموع (يتضمن تقديرات ضحايا جرائم القتل غير العمد والقتلى من ضحايا التدخلات القانونية)		
	الإصدار الحالي*	إصدار 2019	الفرق	الإصدار الحالي*	إصدار 2019	الفرق	الإصدار الحالي*	إصدار 2019	الفرق
2014	396,000	378,000	+5%	143,000	139,000	+3%	618,000	592,000	+4%
2015	388,000	378,000	+3%	127,000	116,000	+9%	592,000	569,000	+4%
2016	399,000	385,000	+4%	117,000	104,000	+13%	595,000	565,000	+5%
2017	407,000	403,000	+1%	124,000	106,000	+17%	612,000	589,000	+4%
2018	409,000	-	-	105,000	-	-	596,000	-	-

* يستخدم هذا الجدول مصطلح الإصدار "الحالي" للإشارة إلى البيانات "الجديدة" لسنة 2018 (المجمعة في 2019 والمحللة في 2020) وكذلك بيانات الأعوام الأخرى التي توفرت حديثًا.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)²¹

جرائم القتل العمد

الجدول (2) وفيات العنف في أقاليم العالم

الإقليم	عدد السكان ('000)	النسبة من سكان العالم	تعداد وفيات العنف	معدل وفيات العنف	النسبة من وفيات العنف العالمية	احتمالات الموت بسبب العنف مقارنةً بالمتوسط العالمي
الجنوب الإفريقي	65,739	0.9%	27,300	41.47	4.6%	5.31
أمريكا الوسطى	175,472	2.3%	58,200	33.14	9.8%	4.25
أمريكا الجنوبية	423,578	5.6%	133,200	31.44	22.4%	4.03
غرب آسيا	271,032	3.6%	60,600	22.34	10.2%	2.86
منطقة البحر الكاريبي	43,049	0.6%	7,000	16.28	1.2%	2.09
وسط إفريقيا	169,122	2.2%	23,700	14.02	4.0%	1.80
غرب إفريقيا	381,196	5.0%	45,900	12.05	7.7%	1.54
ميلانيزيا*	11,804	0.2%	1,400	11.55	0.2%	1.48
المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل**	81,153	1.1%	9,300	11.42	1.6%	1.46
شرق إفريقيا	422,563	5.5%	42,200	9.98	7.1%	1.28
أوروبا الشرقية	293,790	3.8%	21,700	7.39	3.6%	0.95
أمريكا الشمالية	364,296	4.8%	20,200	5.55	3.4%	0.71
جنوب آسيا	1,895,814	24.8%	100,400	5.30	16.9%	0.68
شمال إفريقيا	236,726	3.1%	11,400	4.81	1.9%	0.62
جنوب شرق آسيا	655,298	8.6%	21,200	3.24	3.6%	0.41
آسيا الوسطى	72,052	0.9%	2,300	3.13	0.4%	0.40
شمال أوروبا	104,200	1.4%	1,600	1.54	0.3%	0.20
أوروبا الغربية	194,755	2.6%	2,600	1.33	0.4%	0.17
أستراليا ونيوزيلندا	29,641	0.4%	300	1.04	0.1%	0.13
جنوب أوروبا	154,411	2.0%	1,500	0.96	0.2%	0.12
شرق آسيا	1,666,471	21.8%	13,000	0.78	2.2%	0.10

* تشمل أيضًا ميكرونيزيا وبولينيزيا.

** تتداخل منطقة المجموعة الخماسية لبلدان الساحل مع أقاليم أخرى محددة من الأمم المتحدة، وتشمل بلدًا واحدًا من وسط إفريقيا (تشاد) وأربعة بلدان من غرب إفريقيا (بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، النيجر). المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

به في المدى البعيد - مع الافتراض أيضًا بأن اتجاه وفيات النزاع لن يكون دائمًا مؤقتًا كما كان في الفترة 2015-2018.

الاتجاهات الإقليمية

لا يتوزع العنف المميت على نحو متساوي في العالم، حتى إن معدل وفيات العنف الموحّد لكل 100,000 نسمة في الأقاليم الأكثر تضرراً، وهو الجنوب الإفريقي (41.47)، يبلغ أكثر من 50 ضعفاً مقارنةً بشرق آسيا (0.78)، حيث احتواء العنف المميت أعلى ما يكون (الجدول 2). وتعدّ أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، حيث تقع أكثر بلدان العالم عنفاً، إقليمين

خط الاتجاه الثابت نسبياً لجرائم القتل العمد العالمية إلى أن الأهداف الطموحة لخطة 2030 المتمثلة في الحد من العنف والوفيات المتصلة به بحلول 2030 لن تتحقق إذا استمرت الاتجاهات كالمعتاد. ويتناقض خط الاتجاه الثابت نسبياً لجرائم القتل مع اتجاه أكثر تذبذباً لوفيات النزاع، والتي ما انفكت تتخفّف مُدّ بلغت ذروتها في 2014. وفي حين أن التذبذب في أعداد وفيات النزاع يسهم على نحو غير متناسب في التغيرات السنوية في مستويات العنف المميت الإجمالية، إلا أن جرائم القتل العمد تظل المهيم على المشهد الإحصائي. وعليه، فإن الانخفاض في عدد جرائم القتل العمد سيؤدي حتماً إلى الحد "الكبير" المستدام من العنف والوفيات المتصلة

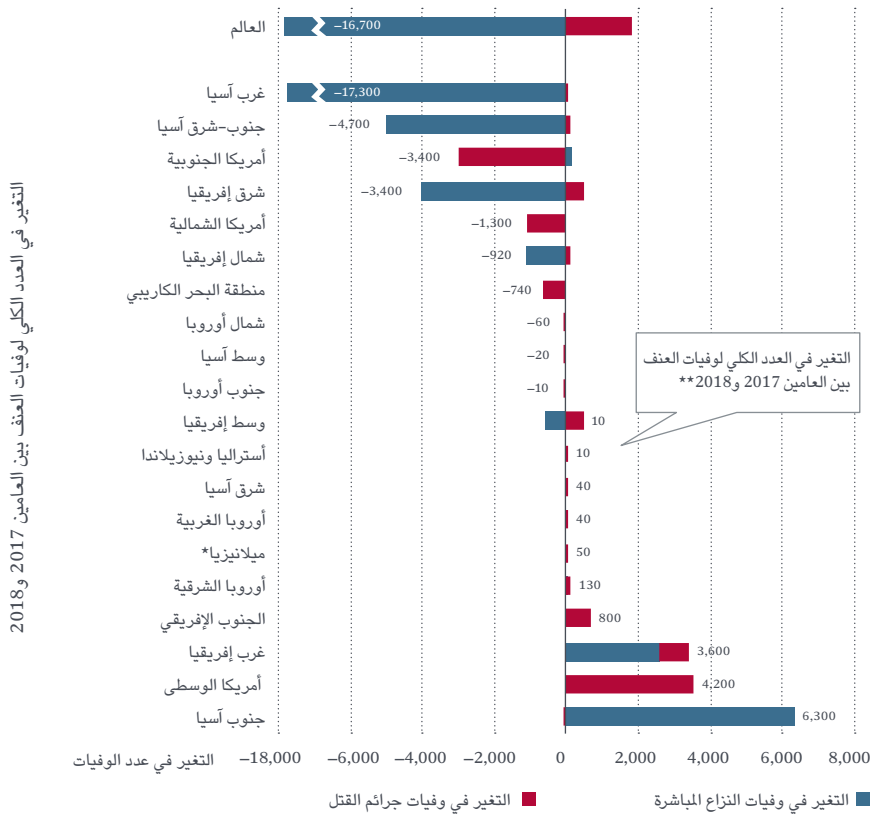
لم ينخفض عدد ضحايا جرائم القتل العمد إجمالاً، على النقيض من الوفيات المتصلة بالنزاعات، حيث قُدّر عدد جرائم القتل حول العالم بـ 409,000، وهو أعلى رقم يُسجّل في قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية منذ العام 2004. ومع ذلك، كانت الزيادة منذ العام 2017 قليلة (تزيد على 2,000 جريمة قتل عالمياً)، وقد فاقها النمو في عدد سكان العالم. وهكذا، غداً معدل جرائم القتل في 2018 أقلّ بقليل من المعدل في العام 2017: 5.36 لكل 100,000 نسمة مقارنةً بـ 5.40 في العام 2017. وهذا يؤكّد تغيّر الاتجاه المفترض سابقاً: ففي حين أن معدلات جرائم القتل ظلت في انخفاض منذ 2004 وحتى 2015، انعكس هذا الاتجاه في 2016 حيث ثبتت معدلات جرائم القتل أو زادت منذ ذلك الحين بحسب السنة (انظر الشكل 1).

وبالنظر إلى الاتجاهات المسجلة منذ 2015 بغرض مطابقة الفترة التي تغطيها خطة 2030 (المعتمدة في 2015)، يتبين أن عدداً من الدول والأقاليم غير المتضررة من النزاع ماضية على المسار الصحيح نحو الحد من العدد الكلي لوفيات العنف المميت. وقد شهدت بلدان عدة مستويات عنف أقلّ بكثير في 2018 مقارنةً بسنة 2015، بما فيها السلفادور (أقلّ في 2018 بـ 3300 جريمة قتل مقارنةً بسنة 2015)، وروسيا الاتحادية (أقلّ بـ 3200 جريمة قتل)، وبنغلاديش (أقلّ بـ 1800 جريمة قتل)، وهندوراس (أقلّ بـ 1400 جريمة قتل).

وفي المقابل، تدهور الوضع كثيراً في بلدان عديدة أخرى. فعلى الرغم من التذبذبات، شهدت بلدانٌ حاليًا أسوأ بكثير في 2018 مقارنةً بالعام 2015، مثل نيجيريا (زادت جرائم القتل في 2018 بـ 1,300 جريمة مقارنةً بسنة 2015)، وجنوب إفريقيا (زادت بـ 2,300 جريمة قتل)، فنزويلا (زادت بـ 5,300 جريمة قتل)، البرازيل (زادت بـ 6,600 جريمة قتل)، المكسيك (زادت بـ 15,200). ولو أن المكسيك أبقت على معدل جرائم القتل لديها مستقرًا في الفترة من 2015 إلى 2018، لكان ذلك كفيلاً بخفض معدل جرائم القتل على مستوى العالم في العام 2018 أيضًا. وهكذا يتضح من حالة المكسيك أهمية السياسات الوطنية في الحد من الجريمة والعنف ومنعها على المستوى العالمي، حيث إن تدهور الأمن في بلدٍ واحد قد يقوّض الأمن الإقليمي، ويقلب الاتجاه من الانخفاض إلى الثبات أو من الثبات إلى الزيادة.

يُظهر الشكل (1) تطوّر معدل وفيات العنف العالمية وعناصره الرئيسية. يُشير

الشكل (2) التغيير في أعداد جرائم القتل، ووفيات النزاع المباشرة، ووفيات العنف بين العامين 2017 و2018، مصنفة بحسب الإقليم



التغيير في العدد الكلي لوفيات العنف بين العامين 2017 و2018

التغيير في العدد الكلي لوفيات العنف بين العامين 2017 و2018**

ملاحظات: * تشمل أيضًا ميكرونيزيا وبولينيزيا. ** تشمل وفيات العنف وفيات النزاع المباشرة، وجرائم القتل العمد، وجرائم القتل غير العمد، والوفيات الناجمة عن التدخلات القانونية. المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

إضافة من جراء العنف، بما فيها 1,200 وفاة بسبب النزاع. وفي جميع الأقاليم الأخرى، لم ينخفض عدد جرائم القتل كثيرًا، بل إنه ازداد في تلك الفترة.

تُعزى في المقام الأول إلى زيادة وفيات النزاع في نيجيريا. وشهدت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (تشمل بلدانًا تقع في إقليمي غرب إفريقيا ووسط إفريقيا؛ انظر الملاحظة بخصوص الجدول (2)) نحو 1,400 وفاة

آخرين يتسمان بمستويات عالية من العنف المميت، إذ تبلغ فرصة مقتل الفرد القاطن فيهما نحو أربعة أضعاف المتوسط العالمي. وعلى النقيض، في الأقاليم حيث الناس أكثر أمنًا من التعرض للعنف المميت، تكون احتمالات وفاتهم بسبب العنف أقل بنسبة 15% مقارنةً بالمتوسط العالمي (أستراليا ونيوزيلندا، أوروبا الشرقية، شرق آسيا).

تباينت الاتجاهات قصيرة المدى بين عامي 2017 و2018 بحسب الإقليم من حيث وفيات النزاع ووفيات جرائم القتل (انظر الشكل 2). يمكن أيضًا تحديد التغييرات الحاصلة على مدار سنة واحدة بالنظر إلى الاتجاهات الصغرى أو التذبذبات على المستوى المحلي. فعلى سبيل المثال، تراجعت وفيات النزاع تراجعًا كبيرًا في أمريكا الجنوبية، ويعود السبب شبه الوحيد في ذلك إلى الحد من معدل جرائم القتل العمد المسجل في فنزويلا منذ العام السابق (انخفض بما يزيد على 3,500 حالة بعد زيادة حادة شهدها العامان السابقان). شهدت أمريكا الشمالية، وإلى حد أقل منطقة البحر الكاريبي، انخفاضًا كذلك في عدد جرائم القتل. وفي المقابل، أدى التراجع الكبير في عدد وفيات النزاع في غرب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وشرق إفريقيا، وشمال إفريقيا إلى انخفاض معدل وفيات العنف في تلك الأقاليم.

شهدت أقاليم أخرى زيادةً في الوفيات المتصلة بالنزاع أو وفيات جرائم القتل العمد، حيث شهد جنوب آسيا واحدةً من أعلى الزيادات بسبب زيادة حصيلة وفيات النزاع في أفغانستان. وفي أمريكا الوسطى، حدثت الزيادة بسبب ارتفاع معدل جرائم القتل في المكسيك. وشهد غرب إفريقيا زيادةً أيضًا

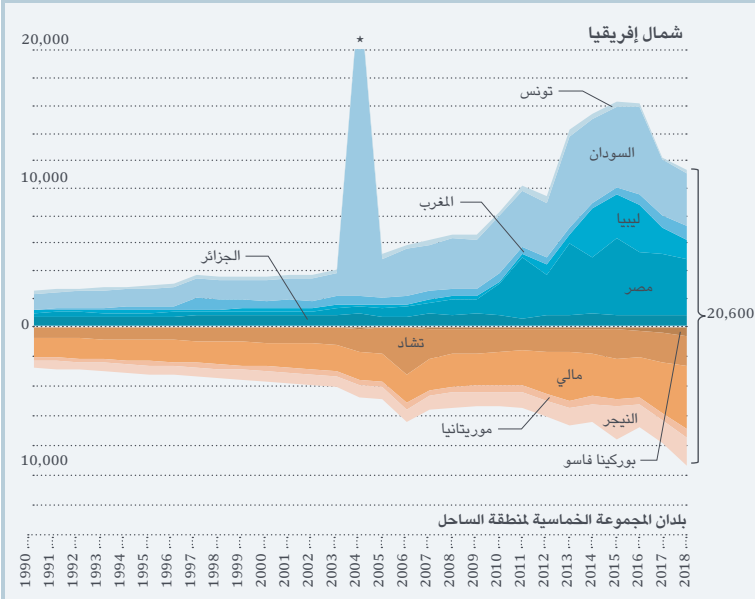
الإطار (2) العنف المميت في شمال إفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

الماضي

”وغير الرسمية“ التي توفرها أطراف ثالثة، فلو وُجدت النظم لتسجيل وفيات العنف خارج سياقات النزاع، لاتضح لنا أكثر الحجم الحقيقي لوفيات العنف في شمال إفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (وغيرها من الأقاليم العالمية المعروفة بقصورها في الإبلاغ عن وفيات العنف). ومع ذلك، فإن التحليل في هذه الأقاليم في ظل غياب البيانات الرسمية وغير الرسمية يعتمد بشدة على التقديرات المستندة إلى النماذج والمقدمة من مصادر بيانات الصحة العامة.²³ تُعد بلدان شمال إفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل موطنًا لنحو 320 مليون إنسان، أو حوالي 4.2% من سكان العالم. وكما يوضح الشكل (3)، شهدت بلدان هذين الإقليمين مجتمعًا ما يُقدَّر بنحو 20,600 وفاة ناجمة من العنف بحسب المعلومات المتوفرة في 2018، أي حوالي 3.5% من وفيات العنف العالمية.

لا توفر بلدان شمال إفريقيا أو بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بيانات عن العنف المميت لعامة الجمهور من خلال الخدمات والمواقع الإلكترونية الحكومية على سبيل المثال. وهناك بعض البلدان (الجزائر، وبوركينا فاسو، ومصر حتى العام 2012، والمغرب، وتونس) التي زودت الأمم المتحدة ببيانات عن جرائم القتل - من خلال الدراسة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - غير أن الجزائر والمغرب فقط (ومصر، إلى أن توقفت عن تقديم البيانات) وفرتا بيانات مصنفة حسب الجنس أو حسب الأداة المستخدمة في العنف المميت. إن بيانات وفيات العنف المصنفة حسب الجنس وأداة القتل غير متوفرة لجميع البلدان والسنوات.²² وهذا يؤكد مجددًا أهمية البيانات عالية الجودة

الشكل (3) تطور عدد وفيات العنف في شمال إفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بحسب البلد، 1990-2018



* يُقدَّر برنامج مسح الأسلحة الصغيرة عدد وفيات العنف في السودان في العام 2004 نتيجة النزاع في دارفور بـ 20,600 وفاة. تتباين التقديرات الأخرى تبايناً كبيراً.
المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

عندما أدى جفاف بحيرة تشاد وتصحر المنطقة بأكملها إلى مجاعات حادة وتزايد النزاعات بين المجتمعات المحلية. وتفاقم هذا الوضع بسبب زيادة نشاط الجماعات الإسلامية المتشددة ولا سيما في مالي وقتئذٍ (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين، وانضمت إليهما لاحقاً جماعة بوكو حرام وجماعات أخرى عديدة). ومنذ ذلك وقتاً تلك النزاعات تشتد، إذ شهد العام 2015 ارتفاعاً في عدد القتلى في النيجر، بينما شهدت مالي وبوركنينا فاسو في 2017 و2018 مزيداً من العنف المميت.²⁵

على الرغم من الاتجاهات الإيجابية التي لوحظت على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلا أن منطقة شمال إفريقيا لا تزال تسجل وفيات أكثر من بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بالأرقام المطلقة. ولكن عند حسابها بالنسبة إلى عدد السكان، تُظهر البيانات أن معدل العنف المميت في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (11.42) أكثر من ضعف المعدل في شمال إفريقيا (4.81) (الشكل 4). بل إن معدل وفيات العنف في شمال إفريقيا في 2018 كان أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 7.80، ولكن أعلى بخمس مرات تقريباً من المعدل المسجل في جنوب أوروبا (الجدول 2). وفي حين أن مستويات العنف منخفضة إلى حد ما في العديد من بلدان شمال إفريقيا (في الجزائر وتونس، وبدرجة أقل في المغرب)، فإن المعدلات في مالي وليبيا مرتفعة للغاية - أكثر من 20 وفاة ناجمة من العنف لكل 100,000 نسمة.

المستقبل

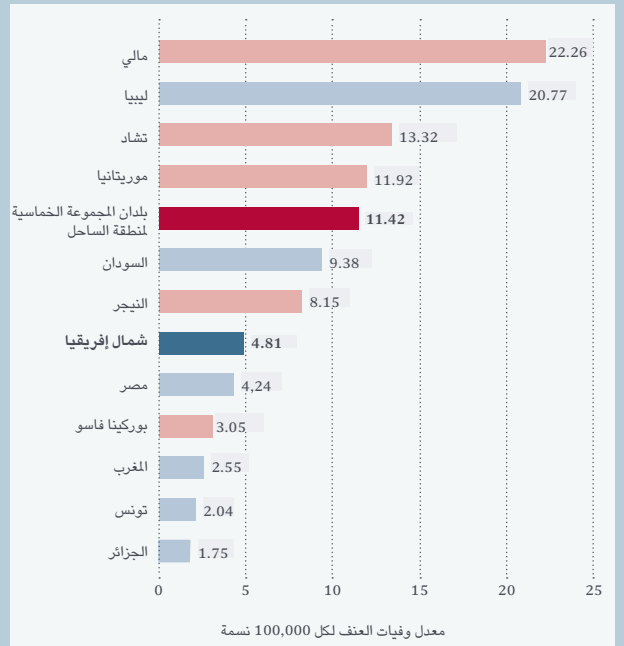
إن النزاع الدائر في ليبيا والسلام المضطرب في شمال إفريقيا قاطبة يضعان المنطقة على مسار يُتوقع أن تكون فيه معدلات وفيات العنف في العام 2030 مشابهة جداً لتلك المسجلة في 2018. وبالإساليب نفسها التي نستخدمها في توقع سيناريوهات محتملة بالنسبة لوفيات العنف على مستوى العالم،²⁶ قدّرنا المسار المحتمل لمعدل وفيات العنف في شمال إفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ووفقاً لنموذج سيناريو "بقاء الحال على ما هو عليه" لكل من العنف المميت الإجرامي والمتصل

وُعدُّ معدلات وفيات العنف أقل من المتوسط العالمي في شمال إفريقيا (يبلغ احتمال أن يقع الشخص ضحية للعنف المميت حوالي 62% من المتوسط العالمي؛ أي أن نسبة احتمال التعرض لعنف مميت تبلغ 0.62)²⁴، ولكنها أعلى بشكل ملحوظ في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، حيث تبلغ نسبة الاحتمال 1.46، أي أعلى من المتوسط العالمي بمقدار 46%. وفي 2018، وقعت في شمال إفريقيا 11,400 وفاة بسبب العنف، كان حوالي 3,300 منها مرتبطاً بالنزاع - وهو أقل من السنوات السابقة (بلغ المجموع 16,200 في 2016 و12,300 في 2017). أما بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فشهدت العكس، حيث ازداد العنف المميت في 2016 (6,800 وفاة) و2017 (7,800) ثم بلغ 9,300 وفاة في 2018، من بينها 2,900 وفاة بسبب النزاع.

يوضح الشكل (3) اتجاهات وفيات العنف منذ العام 1990، مصنفةً بحسب البلد في كلا الإقليمين. تأثّر شمال إفريقيا بشدة في أعقاب الانتفاضات العربية التي تلت العام 2010 وتفشّى بعدها العنف المميت في مصر وليبيا، بينما كان السودان (بما في ذلك بعد انفصال جنوب السودان في 2011) يشهد تقلبات ومستويات عالية نسبياً من وفيات العنف منذ العام 1990، ولا سيما مع اشتداد الحرب الأهلية بعد نزاع دارفور.

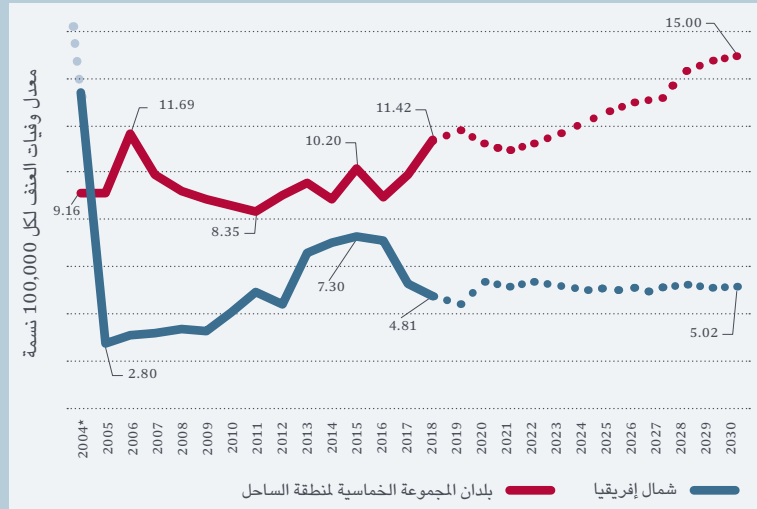
ومن ناحية أخرى، وفي حين أن بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل شهدت على الدوام مستوى معيناً من النزاعات، إلا أن معدلات الوفيات كانت مستقرة نسبياً في الفترة 1990-2010 مع تزايد الأعداد بما يتوازى والنمو السكاني. وكان الاستثناء الوحيد الملحوظ هو الحرب بالوكالة التي اندلعت في تشاد في 2005 بين تشاد والسودان. فقد أودى القتال بأكثر عدد من الخسائر البشرية في 2006، كما يتبين من "الذروة" الموضحة في الشكل (3). ومنذ العام 2011، تغير ذلك

الشكل (4) معدلات وفيات العنف في شمال إفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، 2018، لكل 100,000 نسمة



المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

الشكل (5) معدلات وفيات العنف (2004-2018) وتوقعات سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه (2019-2030) لشمال إفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل



* يتسبب نزاع دارفور في السودان في نسبة ناشزة في معدل وفيات العنف لشمال إفريقيا في العام 2004 (انظر الشكل 3).
المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

بالنزاعات (الشكل 5)، فإن معدل وفيات العنف في شمال إفريقيا لعام 2030 سيبلغ 5.02، أي أعلى قليلاً من مستواه الحالي 4.81. وبما أن عدد السكان يتوقع أن يزداد في المنطقة بنسبة 22% إبان الفترة نفسها (2019-2030)، فإن زيادة عدد الوفيات بنحو 3,000 ستحافظ على استقرار معدل وفيات العنف نسبياً.

وعلى النقيض من ذلك، إذا استمرت الاتجاهات الحالية في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإن معدل وفيات يمكن أن يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً ليلبغ نحو 15.00 لكل 100,000 نسمة. وبما أن عدد سكان المنطقة يُتوقع أن ينمو بحلول العام 2030 بنسبة 44% مقارنةً بعددهم في 2018، فإن عدد وفيات العنف يُتوقع أن يتجاوز مثيله في شمال إفريقيا. ومن وفيات العنف البالغة 17,500 والمتوقعة في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بحلول العام 2030 (ضعف عددها تقريباً في 2018 والبالغ 9,300)، قد تكون 8,900 وفاة تقريباً متصلةً بالنزاعات المسلحة في المنطقة (أكثر من ثلاثة أضعاف العدد المسجل في 2018 والبالغ 2,900).

النوع الاجتماعي

ظلت النسبة الإجمالية لضحايا العنف المميت من الإناث تبلغ 16% على مستوى العالم في 2018، بينما مثّلت النساء والفتيات 8% من ضحايا جرائم القتل بالأسلحة النارية. ولغاية العام 2018، قُدّرت نسبة النساء والفتيات إلى جميع ضحايا العنف المميت بـ 14% في شمال إفريقيا و 18% في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.²⁸

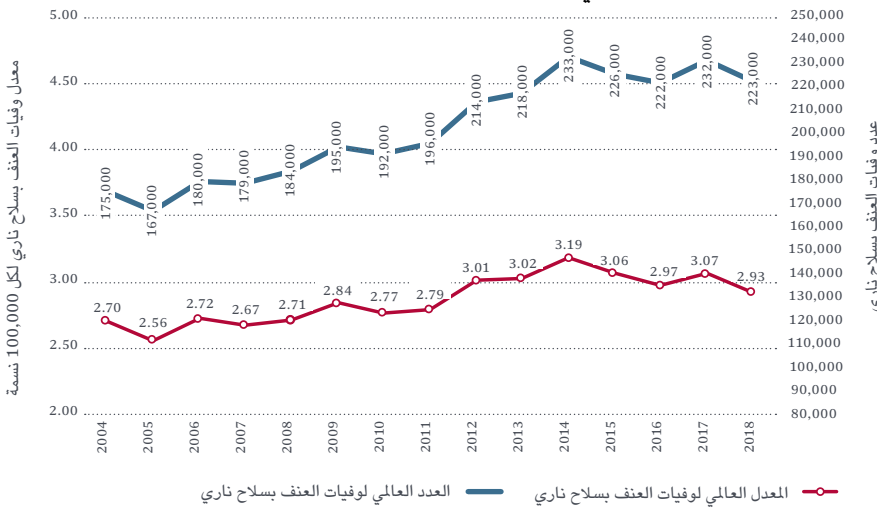
لم يقابل التراجع الكبير في العنف المميت في 2018 مقارنةً بالعام 2017 انخفاضاً في عدد الضحايا من الإناث لأن التراجع نجم في معظمه من تخفيف حدة النزاعات المسلحة.

على الرغم من تراجع عدد وفيات العنف في العالم في 2018 مقارنةً بعام 2017، لم ينخفض بالوتيرة نفسها عدد النساء القتلى. ونحن نُقدّر أن 93,700 فتاة وامرأة لقين حتفهن في 2018 بسبب العنف، وهو عددٌ يناهز العدد المسجل في 2017، والذي كان العدد الأعلى المسجل منذ 2005. أدى الانخفاض الطفيف في عدد وفيات العنف في عام 2018، بموازاة الزيادة في عدد السكان، إلى تسجيل معدلٍ من أدنى معدلات وفيات العنف بين الإناث (2.48) المسجلة منذ 2004.

القتل بالأسلحة النارية

تتسبب الأسلحة النارية بأربع من كل عشر وفيات عنف حول العالم (38%). وفي حين أن المعلومات المتعلقة بأنواع الأسلحة المختلفة المستخدمة في جرائم القتل باتت تتوفر على نحو متزايد، إلا إنها ما تزال شحيحةً بالنسبة للوفيات المتصلة بالنزاع، ما يحتمُّ الاعتماد على التقديرات.²⁷ شهد العام 2018 وقوع 223,000 وفاة ناجمة عن العنف عُرّيت إلى إصابات نتجت بفعل أسلحة نارية، أي حوالي 2.93 حالة وفاة ناجمة عن الأسلحة النارية لكل 100,000 نسمة (انظر الشكل 6). وهذا المعدل هو الأدنى منذ عام 2011.

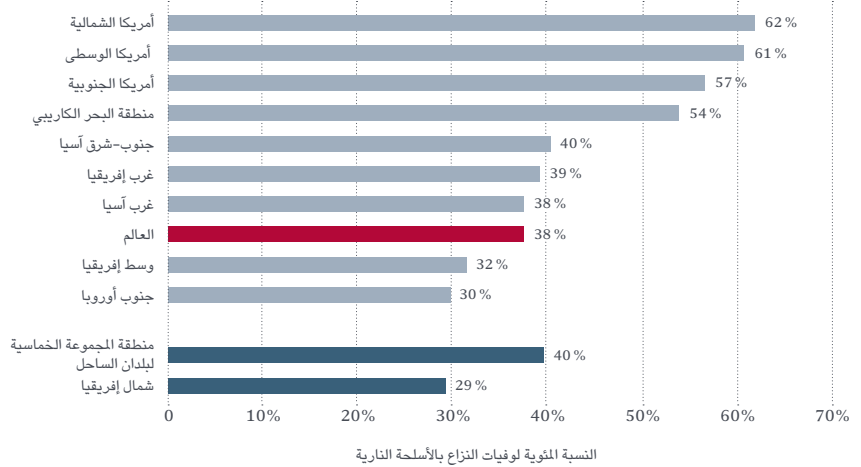
الشكل (6) المعدل والعدد العالمي لوفيات العنف بالأسلحة النارية، 2004-2018



المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

يتباين دور الأسلحة النارية في العنف المميت تبايناً كبيراً بين أقاليم العالم. فأكثر من نصف وفيات العنف في الأمريكيتين تُرتكَبُ بأسلحة نارية؛ بينما لا تتسبب الأسلحة النارية في سائر أنحاء العالم إلا في عدد قليل من وفيات العنف (انظر الشكل 7). وللأسلحة النارية دورٌ أعلى من المتوسط في العنف المميت في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وغرب إفريقيا (40% و 29% من وفيات العنف تقع بسبب الأسلحة النارية، على التوالي). ويبدو أن دور الأسلحة النارية أقل شأناً في شمال إفريقيا، حيث تشير التقديرات إلى أن الغالبية العظمى (حوالي 70%) من وفيات العنف لا ترتبط مباشرةً بالأسلحة النارية.

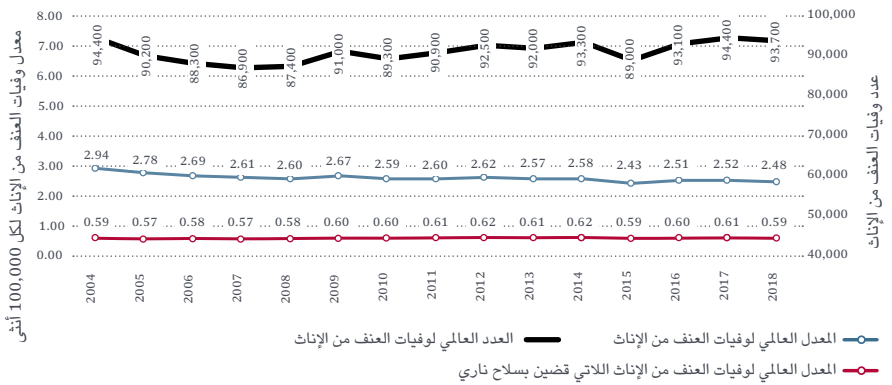
الشكل (7) النسبة المئوية لوفيات العنف بالأسلحة النارية في أقاليم مختارة، 2018*



*الأقاليم المختارة في هذه القائمة هي تلك التي يُعزى فيها الدور الأبرز في العنف المُميت إلى الأسلحة النارية. تعكس النسب المئوية نسبة العدد الإجمالي لوفيات العنف بالأسلحة النارية في هذه الأقاليم.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

الشكل (8) التطور العالمي لوفيات العنف من الإناث، 2004-2018



المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

10-5 (2019, pp. 5-10). كم عدد الأشخاص الذين سيموتون بسبب العنف إذا استمرت الاتجاهات الحالية حتى العام 2030؟ وكم عدد البشر الذين يمكن إنقاذهم من خلال السياسات والإجراءات الفعالة الهادفة إلى الحد من العنف ومنعه؟ إنَّ نَوْعَ الإجراء الذي يتخذه صانعو السياسات للحد من العنف ومنعه هو عاملٌ رئيسي في تحديد السيناريوهات المختلفة حتى العام 2030. تستخدم السيناريوهات المعروضة أدناه المنهجية ذاتها التي اعتمدها برنامج مسح الأسلحة الصغيرة في تحليلاته السابقة، والتي تم تحديثها ببيانات العنف المميت لعام 2018 (انظر الجدول 3).³¹ وهذه السيناريوهات مستمدة من تحليل بيانات وفيات العنف المستقاة من 222 بلدًا وإقليمًا. ويتم حساب التقديرات والتوقعات باستخدام أحدث البيانات المتاحة في مجموعات البيانات المتخصصة القُطرية والدولية. ويتوافق هذا النهج المتَّبَع في قياس وفيات العنف مع إطار عمل أهداف التنمية المستدامة الخاص برصد اتجاهات العنف المُميت باستخدام المؤشرات العالمية.

ينقسم العدد العالمي لوفيات العنف، في كل سيناريو، إلى أربع فئات:

- العدد السنوي المتوقع لجرائم القتل العمد، والتي تشكل الجزء الأكبر من العدد الإجمالي؛
- العدد السنوي المتوقع لوفيات النزاع المباشرة؛
- العدد السنوي لجرائم القتل غير العمد، المقدَّر بنحو 15% من العدد الإجمالي المتوقع لجرائم القتل العمد؛
- العدد السنوي للوفيات الناجمة عن التدخلات القانونية، والمقدَّر بنحو 5% من العدد الإجمالي المتوقع لجرائم القتل العمد.³³

وُضعت ثلاثة سيناريوهات للفترة 2019-2030:

- سيناريو "بقاء الحال على ما هو عليه": لا تغيير من حيث السياسات والبرامج الحالية المعنية بالحد من وفيات العنف أو منعها؛
- السيناريو "الإيجابي": تأخذ الدول إجراءات فعالة للحد من العنف ومنعه؛
- السيناريو "السلبي": الجهود المبذولة للسيطرة على الجريمة وأعمال العنف العالمية غير كافية أو أنها أقل فاعلية بكثير مما كان متوقعًا.

نموذج "بقاء الحال على ما هو عليه" مشتق من الاتجاهات المسجلة مؤخرًا في معدلات وفيات العنف، ويعكس بالتالي الآثار المحتملة للسياسات والبرامج الحالية الهادفة إلى الحد من العنف ومنعه. أما السيناريو "الإيجابي" والسلبي، الممكنان فمبنيان على التغييرات

2018 - 0.59 لكل 100,000 أنثى - ينسجم مع المستوى العام المقدر للفترة بأكملها، إلا أن العدد الفعلي للنساء اللاتي قُتلن بأسلحة نارية في 2018 (17,200 على مستوى العالم) هو الأعلى في هذه الفترة، بهامش ضئيل. وعلى مستوى العالم، قُتل 41% من الذكور و18% من الإناث من ضحايا العنف بالأسلحة نارية.³⁰

التوقعات لمعدلات وفيات

العنف العالمية، 2019-2030

سيناريوهات معدلات وفيات العنف العالمية، 2019-2030

منذ العام 2017، طوّر برنامج مسح الأسلحة الصغيرة سيناريوهات ممكنة لمستقبل العنف المُميت (Mc Evoy and Hideg, 2017, pp. 33-46; Hideg and Alvazzi del Frate,

ومعظم الذين يموتون مباشرةً بسبب العنف المتصل بالنزاع هم من الرجال، وهكذا فإنَّ جُلَّ الانخفاض الذي شهده العام 2018 في عدد وفيات العنف أدى إلى انخفاض عدد الذكور الذين يموتون بسبب العنف. ومع ذلك، لا يزال الرجال أكثر عرضةً للوقوع ضحية العنف المُميت (84% من مجموع الضحايا كانوا من الفتيان والرجال في 2018) وللقتل بسلاح ناري (92% من ضحايا العنف المرتكب بالأسلحة النارية حول العالم من الذكور).²⁹

لقد باتت قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية تتيح الآن تحليل البيانات المصنفة لضحايا القتل بالأسلحة النارية من الإناث للفترة 2004-2018 (الشكل 8). وهذه مساهمة مهمة في قدرة قاعدة البيانات على دعم مبادرات الرصد والمناصرة لتعزيز أهمية النوع الاجتماعي في بيانات حالات القتل المرتكبة بالأسلحة النارية (Alvazzi del Frate, Hideg, and LeBrun, 2020). وفي حين أن المعدل المسجَّل في

الجدول (3) موجز السيناريوهات الثلاثة

الملاحظات	الافتراضات	السيناريو وسؤال البحث
توقعت جرائم القتل مستمدةً من الاتجاهات الحالية باستخدام تحليل الانحدار. (١) تُعرض معظم الأقاليم اتجاهات لوغاريتمية. (٢) يُتوقع أن تستمر تلك الاتجاهات حتى العام 2030. (٣) بالنسبة للأقاليم ذات الاتجاهات الأسية، أُجري الاستقراء بحذر أكبر لتجنب التضخم أو الانكماش السريع في المعدلات.	جرائم القتل: تستمر الاتجاهات الحالية بحسب المتوسطات الإقليمية.	سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه ماذا سيحدث لو استمرت الاتجاهات الحالية دون تغيير؟ الشكل (9) سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه: اتجاهات وتوقعات وفيات العنف في العالم، 2004-2030
رغم أن الاتجاهات الحالية تعكس انخفاضاً عاماً في وفيات النزاع منذ 2014، يُتوقع هذا السيناريو منحني لوغاريتمياً يبدأ في 2005 ويتوقع حوالي 113,000-115,000 وفاة ناجمة مباشرة عن النزاع في معظم سنوات العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين حتى العام 2030.	وفيات النزاع المباشرة: من المتوقع استقرار المعدل عند مستوى أعلى بقليل من المعدل الحالي.	
يُفترض هذا السيناريو أن البلدان ستمتكن تدريجياً من محاكاة أداء البلدان الأخرى في أقاليمها والتي سجلت أكثر المعدلات السنوية انخفاضاً (أو، في حالة عدم الانخفاض، أدنى معدلات الزيادة) في جرائم القتل في الفترة 2009-2018 (استناداً إلى البلدان الثلاثة الأفضل أداءً، أو بحسب عدد البلدان في الإقليم المعني). ومن المتوقع أن تؤدي الإجراءات الفورية على صعيد السياسات إلى تقريب البلدان من مستوى هذا الأداء على مدى ثماني سنوات تقريباً، وأنه اعتباراً من العام 2026 فصاعداً، سيعمل كل بلد على تحسين معدل جرائم القتل سنوياً بموازاة المعدل المسجل في الفترة 2009-2018 في البلدان الأفضل أداءً الواقعة ضمن إقليمه.	جرائم القتل: تبدأ البلدان في إحراز التقدم نحو بلوغ معدل جرائم القتل الذي سجلته البلدان الأفضل أداءً الواقعة في الأقاليم ذاتها، وتبلغ ذلك المعدل في نهاية المطاف.	السيناريو الإيجابي كم عدد البشر الذين يمكن حقن دمائهم إذا زادت الدول جهودها لتحقيق الغاية الأولى لهدف التنمية المستدامة السادس عشر (16.1)؟ الشكل (10) السيناريو الإيجابي: اتجاهات وتوقعات وفيات العنف في العالم، 2004-2030
يُفترض هذا السيناريو إنهاءً تدريجياً للنزاعات المسلحة الحالية الكبرى، كالتالي تدور رحاها في أفغانستان والعراق وسوريا واليمن، ويُفترض عدم اندلاع نزاعات جديدة تحل محل النزاعات الكبرى المنتهية تدريجياً. وهكذا تنخفض الوفيات الناجمة عن النزاعات انخفاضاً كبيراً بحلول نهاية فترة التوقعات.	وفيات النزاع المباشرة: تنخفض الوفيات الناجمة عن النزاعات في العالم تدريجياً إلى مستويات أعلى قليلاً من تلك المسجلة قبل اندلاع نزاعات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.	
يُفترض هذا السيناريو أن البلدان سوف تنتكس نحو متوسط معدل النمو السنوي في جرائم القتل في البلدان الأسوأ أداءً ضمن الأقاليم ذاتها في الفترة 2009-2018 (بناءً على المعدلات الثلاثة الأسوأ، أو اعتماداً على عدد البلدان في الإقليم). ولا يُتوقع أن تسجل البلدان عموماً أسوأ المعدلات، ولكنها ستتدهور تدريجياً نحو مستويات مماثلة لتلك المعدلات.	جرائم القتل: تبدأ معدلات جرائم القتل في البلدان في الانتكاس باتجاه معدلات البلدان الأسوأ أداءً في الأقاليم ذاتها.	السيناريو السلبي ماذا سيحدث لو تدهور الوضع؟ الشكل (11) السيناريو السلبي: اتجاهات وتوقعات وفيات العنف في العالم، 2004-2030
من المستحيل توقع عدد النزاعات التي يمكن أن تندلع أو تستمر في الفترة 2019-2030 أو توقع مدتها أو شدتها. يُفترض هذا السيناريو أن عدد وفيات النزاع المباشرة سيزيد بحلول العام 2030 بنسبة 40% تقريباً عن المستويات التي يتوقعها نموذج بقاء الحال على ما هو عليه.	وفيات النزاع المباشرة: تستمر الوفيات الناجمة عن النزاعات في الارتفاع، ولكن ليس بشكل أسي (كما في الفترة 2004-2018 التي أفضل ما ينطبق عليها هو خط الاتجاه الأسي)، وإنما بشكل خطي. يُتوقع هذا السيناريو ارتفاعاً طفيفاً في عدد النزاعات المسلحة، ربما بالإضافة إلى ارتفاع عدد القتلى في النزاعات الدائرة أو المستقبلية.	

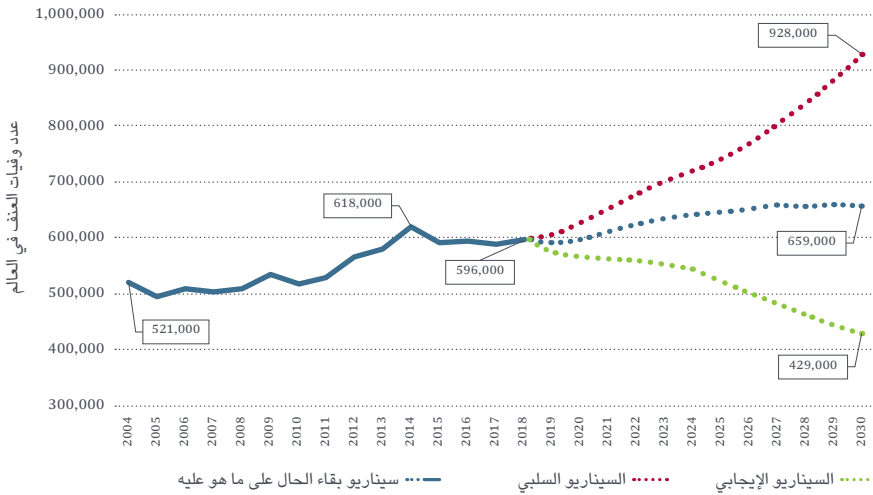
ملاحظات: (١) يستند التحليل إلى أحدث الاتجاهات الإقليمية الثابتة التي امتدت لأربع سنوات على الأقل منذ العام 2004 ولا تزال مستمرة. إذا شهد إقليم ما زيادةً في معدلات جرائم القتل بين عامي 2004 و2010، ومن ثم شهد انخفاضاً بين عامي 2011 و2018، أجرينا حساب الاتجاهات على أساس نقاط البيانات للفترة 2011-2018. تختلف الفترات المرجعية باختلاف أقاليم العالم، ولكنها تمتد دائماً إلى أربع سنوات على الأقل.

(٢) يشير الاتجاه اللوغاريتمي إلى نمط تغير متباطئ.

(٣) تُظهر الاتجاهات حتى الآن نمطاً غير خطي. بالنسبة إلى معظم أقاليم العالم، يتم تمثيل التغير المتوقع بواسطة منحني لوغاريتمي، مع معدل تغير متناقص بمرور الوقت. تُظهر المناطق الأخرى اتجاهاتاً أسياً، ما يعني أن التغير فيها يُتوقع أن يتسارع إلى حد ما.

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

الشكل 12 الاتجاهات والتوقعات العالمية لوفيات العنف (2004-2018) (2019-2030)



المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

يتجاوز العدد الإجمالي لوفيات العنف العدد الحالي بنحو 11%، ليبلغ حوالي 659,000 بحلول 2030. غير أن من المتوقع أن يظل معدل وفيات العنف أقل بقليل من المستويات الحالية: حوالي 7.71 لكل 100,000 نسمة في العام 2030. ونظراً لانخفاض وفيات العنف في 2018 وفترة التوقع الأقصر، فإن معدل وفيات العنف المتوقع بحلول 2030 أقل مقارنةً بمعدل 7.77 المعلن سابقاً في تحديث العام 2017 (Hideg and Alvazzi del Frate, 2019).

يمكن خفض عدد وفيات العنف المميت عالمياً بشكل كبير بحلول 2030 إذا اتخذت إجراءات ملموسة للحد من معدلات الوفاة الناجمة مباشرةً عن النزاعات وجرائم القتل. وهذا يعني أن النزاعات المسلحة يجب أن تتخفف من حيث العدد والضراوة، وأن على الدول، ولا سيما التي تشهد تدهوراً واضحاً - وعلى رأسها المكسيك وتليها البرازيل - أن تخفف كثيراً من معدلات جرائم القتل بحيث تعكس الاتجاهات الحالية.

السيناريو الإيجابي

تستند توقعات جرائم القتل ضمن السيناريو الإيجابي إلى الافتراضات التالية: (1) البلدان والأقاليم حول العالم تمتلك سياسات فاعلة، وهي قادرة على تنفيذها ونقل المعرفة التي تؤدي إلى زيادة سلامة مواطنيها عموماً،³⁷ من ناحية، وإلى تعزيز تركيزها على منع جرائم العنف على المستوى الوطني، من ناحية أخرى، بهدف الحد من معدلات جرائم القتل بوتيرة مماثلة لتواكب المعدلات في البلدان الأفضل أداءً في الأقاليم

يُلخص الجدول (3) النهج الإحصائي المستخدم في تطوير سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه والسيناريو الإيجابي والسيناريو السلبي لوفيات العنف في الفترة 2019-2030، مع التركيز على جرائم القتل العمدة ووفيات النزاع المباشرة.

تحليل السيناريوهات للفترة 2019-2030

يعتمد التحليل المعروض أدناه على أحدث البيانات المأخوذة من قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية، بما فيها البيانات المستمدة من سياقات النزاع والسلم، وجرائم القتل والوفيات الناجمة مباشرةً عن النزاعات، بالإضافة إلى تقديرات الأعداد المحتملة لوفيات العنف التي لا تحظى عادةً بالتسجيل الوافي؛ أي جرائم القتل غير العمدة والوفيات بسبب التدخلات القانونية.

سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه

يُفترض سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه أن اتجاهات العنف المميت المسجلة حالياً ستستمر حتى العام 2030، مع استقرار معدل جرائم القتل عالمياً عند حوالي 5.31 لكل 100,000 نسمة، أي أقل بقليل من المستوى الحالي البالغ 5.36 (الجدول 4). ومع ذلك، ونظراً للنمو السكاني المتوقع للفترة 2019-2030، فإن العدد الفعلي لجرائم القتل سوف يرتفع من 409,000 حالياً إلى حوالي 454,000. وبافتراض ارتفاع عدد وفيات النزاعات إلى حد ما بحلول نهاية الفترة، فإن من المتوقع أيضاً أن

المتوقعة في اتجاهات العنف المميت في حال اتخذت إجراءات وطنية ودولية متضافرة للحد منه، أو في حال التقاعس عن ذلك.

توفر التوقعات الناتجة عن هذه السيناريوهات أساساً مقارناً ومفيداً لقياس الفاعلية النسبية للجهود الحالية الرامية إلى الحد من العنف المميت. فعلى سبيل المثال، إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن سيناريو "بقاء الحال على ما هو عليه" يشير إلى أن عدد وفيات العنف المتوقع سيبلغ 659,000 بحلول العام 2030 (انظر الشكل 12). وإذا استطاعت الدول أن تعزز جهودها من أجل تحقيق الغاية الأولى لهدف التنمية المستدامة السادس عشر (16.1) كما فعلت البلدان الأفضل أداءً - وبالتالي التحول إلى السيناريو الإيجابي - فإن العدد السنوي لوفيات العنف قد ينخفض إلى 429,000 بحلول 2030.

ويمكن قياس الفرق بين مقارنة الجهود المتضافرة ومقاربة بقاء الحال على ما هو عليه بحوالي 1.43 مليون إنسان يمكن إنقاذهم من الموت بين عامي 2019 و2030 من خلال تنفيذ سياسات أكثر استباقية بهدف الحد من العنف ومنعه.³⁴ وفي المقابل، يشير السيناريو السلبي إلى أن عدد وفيات العنف يمكن أن يرتفع إلى 928,000 سنوياً بحلول 2030. وفي حين أن توقعات بقاء الحال على ما هو عليه ظلت كما هي تقريباً، وأن السيناريو الإيجابي أصبح أكثر تفاؤلاً إلى حد ما مقارنة بالتوقعات المماثلة التي بُنيت على أساس بيانات العام 2017،³⁵ أصبح السيناريو السلبي أقل تشاؤماً بكثير مع توقع انخفاض عدد وفيات العنف بنحو 132,000 بحلول 2030. غير أن هذا العدد قد يكون أقل من الواقع بكثير نظراً إلى استحالة التنبؤ بإمكانية نشوب نزاع مسلح عالمي أو إقليمي واسع النطاق يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد الوفيات المتصلة بالنزاعات. وقد تؤثر عوامل أخرى، بما فيها جائحة كوفيد-19، في الأمن العالمي، وقد تؤدي إلى تداعيات جسيمة تؤثر في الاتجاهات طويلة الأجل.

تعتمد جدوى السيناريوهات الموضوعية وفائدتها لجهود الحد من العنف على مصداقية المنهجية المطبقة ونوعية البيانات المستخدمة. تستند منهجية برنامج مسح الأسلحة الصغيرة إلى مقارنة موحدة إزاء العنف المميت³⁶ وإلى القناعة بأن منع جميع أشكال العنف ووفيات العنف أمر ضروري لإقامة "مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد"، على النحو المتوخى في خطة 2030.

الجدول (4) المعدلات والتعدادات السنوية العالمية لوفيات العنف ووفيات جرائم القتل ووفيات النزاع المباشرة لعام 2018، وتلك المتوقعة لعام 2030 وفقاً للسيناريوهات الثلاثة

2030		2018		المؤشر	سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه
المعدل/100,000	العدد	المعدل/100,000	العدد		
7.71	659,000	7.80	596,000	وفيات العنف	
5.31	454,000	5.36	409,000	جرائم القتل	
1.35	115,000	1.38	105,000	وفيات النزاع المباشرة	
2030		2018		المؤشر	السيناريو الإيجابي
المعدل/100,000	العدد	المعدل/100,000	العدد		
5.02	429,000	7.80	596,000	وفيات العنف	
3.55	303,000	5.36	409,000	جرائم القتل	
0.77	65,000	1.38	105,000	وفيات النزاع المباشرة	
2030		2018		المؤشر	السيناريو السلبي
المعدل/100,000	العدد	المعدل/100,000	العدد		
10.86	928,000	7.80	596,000	وفيات العنف	
7.45	637,000	5.36	409,000	جرائم القتل	
1.93	165,000	1.38	105,000	وفيات النزاع المباشرة	

المصدر: برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b)

معدلات جرائم القتل المسجلة في أسوأ البلدان أداءً في ذلك الإقليم.⁴⁰ وعلى النقيض من السيناريو الإيجابي، يتوقع الاتجاه تراجعاً أبطأ نحو هذه المعدلات.⁴¹

نتوقع في هذا السيناريو ارتفاعاً مستقيماً بطيئاً في وفيات النزاعات، لتصل تدريجياً إلى مستويات أعلى بنحو 43% من تلك المتوقعة في سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه. قد يشهد العام 2030 حوالي 165,000 وفاة في ساحات المعارك - أي أكثر من العام 2018 بقرابة 57%. وبالتالي فإن معدل وفيات العنف الكلي (وفيات جرائم القتل ووفيات النزاعات والعدد المقدّر لوفيات العنف الأخرى) سيزيد على 10 لكل 100,000 نسمة بحلول 2030 (10.86)، بزيادة 39% عن مستوى 2018 (7.80).

الخلاصة: ضرورة تضافر الجهود لمنع العنف

تُظهر مقارنة هذه السيناريوهات الثلاثة الأهمية البالغة لصنع السياسات وتطبيق الممارسات الفضلى في تحديد المسار المستقبلي للعنف المُमित على مستوى العالم (الشكل 12). فإذا تمكّنت بلدانٌ أكثر من تكرار أفضل الممارسات

الجدول 3). وستؤدي أشكال العنف مجتمعةً بحياةٍ ما يقرب من 1.32 مليون إنسان في الفترة 2019-2030 مقارنةً بسيناريو بقاء الحال على ما هو عليه،³⁹ وبحياةٍ نحو 269,000 إنسان إضافي في العام 2030 وحده. ويمكن أن ينجم مثل هذا التصعيد في العنف المُमित من مجموعة متنوعة من العوامل، بما فيها النزاعات المسلحة الجديدة أو اشتداد النزاعات القائمة، والزيادة في أنواع العنف المमित الأخرى بسبب النقص الجسيم في الغذاء أو الماء على نطاق إقليمي، أو النزوح أو الهجرة الجماعية، أو عودة الجريمة المنظمة عالمياً، والعواقب الاقتصادية السلبية المحتملة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 أو غيرها من الأوبئة. يمكن أن يؤدي الفشل في التصدي لعدم المساواة كذلك إلى تفاقم دوافع العنف المमित، ولا سيما عندما يقترن بانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز الناتج عن الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكلها دوافع للتطرف العنيف.

ويُحتمل، بموجب هذا السيناريو، أن تتجاوز وفيات جرائم القتل السنوية في جميع أنحاء العالم 637,000 وفاة بحلول 2030، بمعدل جرائم قتل يبلغ نحو 7.45 لكل 100,000 نسمة مقارنةً بمعدل 5.36 في 2018. ويتوقع السيناريو السلبي تغيرات في جميع البلدان في إقليم معين بناءً على التغييرات السنوية في

ذاتها؛ و(2) يصبح التأثير الإيجابي لسياسات أو استراتيجيات الحد من العنف واضحاً بمرور الوقت، وتحقق جميع البلدان والمناطق في كل إقليم معدلات أداء متلى على مدى ثماني سنوات تقريباً - من 2019 إلى 2026.

يتوقع هذا السيناريو الإيجابي انخفاضاً محتملاً في وفيات العنف السنوية حول العالم من نحو 596,000 في 2018 إلى نحو 429,000 بحلول 2030. يوضّح هذا السيناريو أن من الممكن تحقيق انخفاض كبير في العدد الكلي لعدد وفيات العنف على افتراض أن الدول تمتلك الإرادة السياسية اللازمة وتنفذ تدخلات ناجحة ومنسقة ومتكاملة. ويعتمد السيناريو الإيجابي على الأداء الإقليمي الفعلي المتميز الذي لوحظ في الفترة من 2004 إلى 2018،³⁸ ويتوقع أن يبلغ معدل وفيات العنف العالمي 5.02 لكل 100,000 نسمة بحلول 2030، وهو أقل بكثير من المعدل المتوقع في سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه للعام نفسه (7.71).

وبالمقارنة مع سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه، فإن البشر الذين يمكن حقن دماهم بين عامي 2019 و2030 والبالغ عددهم 1.43 مليون إنسان يمكن تقسيمهم إلى ما يزيد على 336,000 وفاة يتم منعها في النزاعات المباشرة و1,093,000 وفاة عنيفة أخرى يتم منعها. سوف تكون أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى أكثر المستفيدين من تلك الإجراءات، ويمكن أن تحقن دماء ما يصل إلى 507,000 إنسان من 2019 إلى 2030 (أكثر من نصف المكاسب العالمية من حيث الوفيات الناجمة عن جرائم القتل)، يليها غرب إفريقيا وشرقها (127,000 و117,000 إنسان، على التوالي) - وهما منطقتان من المناطق الثلاث المتوقع أن تشهد أعلى معدل نمو سكاني في الفترة 2019-2030. ومن المتوقع أيضاً حقن دماء 70,000 إنسان في الجنوب الإفريقي، ما يجعلها واحدة من أكثر الأقاليم الراححة إذا تم تبني سياسات أكثر تقدمية وفعالية لمنع العنف وتم تنفيذها بشكل صحيح. ووفقاً للسيناريو الإيجابي، تستأثر هذه الأقاليم الخمسة مجتمعةً بنسبة 87% من الانخفاض المحتمل في جرائم القتل على مستوى العالم.

السيناريو السلبي

في السيناريو السلبي المتسم بتصاعد العنف، يمكن أن يتضاعف عدد وفيات العنف السنوية ليُناهم 928,000 وفاة بحلول 2030 في (انظر

السابقة في أقاليمها، سيتسنى حقن دماء نحو 1.43 مليون إنسان بين عامي 2019 و2030. وسيتسنى حقن دماء نصف أولئك الذين قُتلوا خارج بيئات النزاع في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي نهاية المطاف، توضح هذه السيناريوهات الحاجة إلى تعميق فهمنا "للإجراءات الناجمة" في البلدان التي تمكنت من خفض معدلات وفيات العنف فيها إلى حد كبير، وفوائد التحليل القائم على البيانات في صنع سياسات أفضل. وبالإضافة إلى الحاجة الواضحة إلى وقف النزاعات المسلحة الدائرة من أجل حقن الدماء، يحتاج واضعو السياسات عند دراسة الأقاليم الأكثر تضرراً مثل أمريكا الجنوبية والوسطى تفسيراً أفضل لتجربة البلدان صاحبة الأداء المتميز في الحد من العنف الميئ بينما كانت البلدان المجاورة لها تشهد زيادات كبيرة في وفيات العنف، كالمكسيك التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في معدل جرائم القتل. إن تحديد الممارسات الجيدة التي اعتمدها البلدان الأفضل أداءً على المستوى الإقليمي يمثل نقطة بدء واعدة لهذا النوع من التحليل، وطريقة واقعية وعملية لتحقيق التقدم نحو تنفيذ خطة 2030 والغاية الأولى لهدف التنمية المستدامة السادس عشر (16.1).⁴² وقد تتأثر هذه السيناريوهات كثيراً بسبب وباء كوفيد-19 الذي اجتاح معظم أنحاء العالم في 2020. فمن ناحية، قد لا يظل "بقاء الحال على ما هو عليه" أمراً معتاداً لأن الناس والمجتمعات اضطروا بالفعل إلى تغيير أنماط حياتهم، حيث تسببت الجائحة بأزمة كبيرة أثرت سلباً في الاقتصاد العالمي، وتحولت مخصصات الإنفاق العام وربما تظل كذلك. تؤثر الجائحة كذلك في النزاعات وعمليات السلام، حيث شهدت بعض النزاعات تدهوراً لافتاً بالرغم من دعوات وقف إطلاق النار الصادرة من الأمين العام للأمم المتحدة وشخصيات عامة مرموقة أخرى. ونتيجة لذلك، يمكن أن تكون التوقعات في إطار السيناريو السلمي أقل بكثير من الواقع الفعلي، بالنظر إلى عدم اليقين عموماً إزاء التنبؤ بالمستقبل بالاعتماد ببساطة على الاتجاهات السابقة، ولا سيما في ظل الظروف الحالية التي تفرضها الجائحة.

ملاحظات

1. تعتمد قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية الرموز الموحدة للبلدان والمناطق المستخدمة لأغراض إحصائية ("UNSD, n.d.b") (UN M49). ولأغراض التحليل الوارد في ورقة الإحاطة هذه، تشمل منطقة شمال إفريقيا الجزائر ومصر

وليبيا والمغرب والسودان وتونس، وتشمل بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

2. المعدلات السكانية مأخوذة من التوقعات السكانية في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة لعام 2019 (UNDESA, 2019). تعرض هذه الورقة تحليلاً لقاعدة بيانات وفيات العنف العالمية بحسب المعلومات المتاحة لغاية 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

3. بما أن البيانات المتوفرة تغطي الفترة الممتدة حتى نهاية العام 2018 فقط، فإن السيناريوهات المبينة في هذه الورقة تغطي الفترة 2019-2030.

4. للاطلاع على المنشورات السابقة حول قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية وتحديثاتها السنوية، انظر كمنثال: Geneva Declaration Secretariat (2008; 2011; 2015), Widmer and Pavesi (2016), Mc Evoy and Hideg (2017), and (Hideg and Alvazzi del Frate 2019).

5. ما لم يرد النص بخلافه، يُشير مصطلح "جرائم القتل" إلى "جرائم القتل العمد" والذي يُعرّف بأنه "العمل المخالف للقانون المرتكب بنية إحداث الوفاة أو الإيذاء البدني الشديد" (UNODC, 2015, p. 17). وكما هو مذكور في الملاحظة 2 (أعلاه)، فإن المعدلات السكانية الواردة في هذه الورقة مستمدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة "UNDESA (2019)". لمزيد من المعلومات حول المنهجية والتحليل المستخدم لقياس وفيات العنف، انظر برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.a).

6. التغيير الحاصل بنسبة 5% أو أقل من سنة إلى سنة لم يُعتبر تغييراً.

7. يشير المؤشر الأول المدرج تحت الغاية الأولى لهدف التنمية المستدامة السادس عشر (16.1.1) إلى "عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، حسب الجنس والعمر"، بينما يشير المؤشر الثاني (16.1.2) إلى "الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 100,000 نسمة، حسب الجنس والعمر والسبب" (UNGA, 2017, pp. 20-21).

طُور فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المؤشرات العالمية باعتبارها "نقطة انطلاق عملية" لقياس التقدم المحرز على صعيد تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة (2) (IAEG, 2017, p. 2).

8. انظر شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (n.d.a).

9. قد تكون النسبة المئوية لوفيات العنف الناجمة عن النزاعات (18%) نسبة قليلة من جميع وفيات العنف في العالم، ولكن أثرها كبير على الاتجاهات. انظر، على سبيل المثال، (UNODC (2019) and (Hideg and Alvazzi del Frate (2020).

11. كما في المنشورات السابقة، يتم استخراج هذا الرقم الإجمالي من خلال تجميع وفيات النزاع المباشرة وجرائم القتل العمد وكذلك العدد المقدّر لوفيات جرائم القتل غير العمد والوفيات الناجمة عن التدخلات القانونية. تُستخدم هذه المنهجية تقديرات لمء الفجوات في البيانات غير المتاحة عن جرائم القتل غير العمد والوفيات الناجمة عن التدخلات القانونية لأن معظم البلدان لا تجمع هذه البيانات أو لا تنشرها.

12. قد تختلف أرقام العام 2017 عن تلك المنشورة سابقاً بسبب التنقيحات الإحصائية. فمثلاً، يُقدّر العدد الإجمالي لوفيات العنف لعام 2017 حالياً بـ 612,000 وفاة، بينما كان مقدراً في السابق بـ 589,000 (Hideg and Alvazzi del Frate, 2019). انظر الإطار (1) لمزيد من التفاصيل.

13. تقتصر قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية على وفيات النزاع المباشرة (وليس الوفيات غير

المباشرة)، بما يتماشى ونوع البيانات التي تجمعها قواعد البيانات مثل برنامج أوبسالا لبيانات النزاع (UCDP) ومشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (ACLED). ويستخدم المؤشر الثاني للغاية الأولى لهدف التنمية المستدامة السادس عشر (16.1.2) مصطلح "الوفيات المتصلة بالنزاعات" للإشارة إلى الوفيات المباشرة وغير المباشرة المتصلة بالنزاعات المسلحة (UNSD, n.d.c)، ولذا قد يكون من الضروري في المستقبل تطوير منهجيات محددة لتقدير وفيات النزاع غير المباشرة (Alda and Mc Evoy, 2017).

14. تتفاوت الجهود المبذولة لرصد الوفيات الناجمة عن التدخلات القانونية والإبلاغ عنها تفاوتاً كبيراً، ويرجع أن الأرقام المتاحة أقل من الواقع. وفي بعض الأحيان يكون الحد الفاصل بين الوفيات الناجمة عن التدخل القانوني وبين عمليات القتل المرتكبة خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن مبهماً وغير واضح، ما يجعل التقديرات أكثر تعقيداً. تعتمد الاتجاهات في جرائم القتل غير العمد إلى حد كبير على التعريفات القانونية وتدوين المؤشرات ذات الصلة، والتي تتباين كثيراً بين الدول (Widmer and Pavesi, 2016, p. 8). انظر الملاحظة (32) للاطلاع على تعريف "الموت بسبب التدخلات القانونية".

15. بين عامي 2017 و2018 انخفضت وفيات العنف بنسبة 66% في العراق، و95% في ميانمار، و65% في جنوب السودان، و47% في سوريا (Small Arms Survey, n.d.b).

16. ارتفع العدد الإجمالي لقتلى الأطراف المتناحرة في اليمن من حوالي 12,400 إلى 23,000.

17. ارتفع العدد الإجمالي للقتلى إلى 2,6400 بزيادة بلغت 36% مقارنةً بالعام 2017.

18. تشير البيانات المتاحة (لغاية 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019) إلى أن ليبيا شهدت انخفاضاً بنحو 500 حالة وفاة ناجمة عن النزاع في 2018، أي بنسبة 29% مقارنةً بالعام 2017. تستمد قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية أعداد القتلى في ليبيا من مصادر مختلفة، بما فيها Plough-shares (متوفرة للأعوام 2011-2017)، Libya Body Count (متوفرة للأعوام 2014-2016)، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (متوفرة للأعوام 2011-2017)، برنامج أوبسالا لبيانات النزاع "UCDP" (متوفرة للأعوام 2011-2012 و2014 وما يليه)، هنا ليبيا (2016 وما يليه)، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2016 وما يليه)، ومشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة "ACLED" (1997 وما يليه).

19. يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية عبر الإنترنت بصيغة إكسل ومن خلال خريطة تفاعلية. انظر برنامج مسح الأسلحة الصغيرة (n.d.b).

20. عادةً عن طريق استبدال تقديرات الصحة العامة القائمة على النماذج ببيانات فطرية مستمدة من النظم الإحصائية للعدالة الجنائية حال توفرها.

21. يختص هذا المرجع بالبيانات الواردة في قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية والمتاحة في تاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كما هو موضح في الإطار (1).

22. باستثناء ليبيا (Salama, 2018).

23. تشمل مصادر بيانات الصحة العامة على وجه الخصوص منظمة الصحة العالمية ومعهد القياسات الصحية والتقييم، وإسقاطات البيانات لأي فجوات متبقية، بعد تجميع كافة المصادر الممكنة. يتم ملء الفجوات في البيانات من خلال إسقاط آخر معدل معروف للمؤشر المعني على حجم السكان في

- Deaths Scenarios, 2018–30. Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. May.
- . 2020. *Counting and Characterizing Global Violent Deaths: Current Data Sources, Gaps and Possible Remedies*. GREVD Brief No. 4. March.
- IAEG (Inter-agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators). 2017. *Report of the Inter-agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators*. E/CN.3/2017/2 of 15 December.
- Lochhead. Forthcoming. *A Fistful of Sand: Border Security, Counter-terrorism and Counter-trafficking Efforts across Mali's Borders, 2011–20*. SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey.
- Mc Evoy, Claire and Gergely Hideg. 2017. *Global Violent Deaths 2017: Time to Decide*. Report. Geneva: Small Arms Survey. November.
- Pavesi, Irene. 2017. *Tracking Conflict-related Deaths: A Preliminary Overview of Monitoring Systems*. Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. March.
- Salama, Hana. 2018. *Counting Casualties: Operationalizing SDG Indicator 16.1.2 in Libya*. SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. February.
- Small Arms Survey. n.d.a. 'Measuring Armed Violence.' Web page. Accessed 20 October 2020.
- . n.d.b. The Small Arms Survey Database on Violent Deaths, 2018. Accessed 30 November 2019.
- de Tésières, Savannah. 2018. *At the Crossroads of Sahelian Conflicts: Insecurity, Terrorism, and Arms Trafficking in Niger*. SANA Report. Geneva: Small Arms Survey. January.
- Tubiana, Jérôme and Claudio Gramizzi. 2017. *Tubu Trouble: State and Statelessness in the Chad–Sudan–Libya Triangle*. HSBA Working Paper No. 43. Geneva: Small Arms Survey and Conflict Armament Research. June.
- . 2018. *Lost in Trans-nation: Tubu and Other Armed Groups and Smugglers along Libya's Southern Border*. Report. Geneva: Small Arms Survey. December.
- UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2019. 'World Population Prospects 2019.' Population Division. August.
- UNGA (United Nations General Assembly). 2015. *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. Adopted 25 September. A/RES/70/1 of 21 October.
- . 2017. *Work of the Statistical Commission Pertaining to the 2030 Agenda for Sustainable Development*. Adopted 6 July. A/RES/71/313 of 10 July.
- UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2015. *International Classification of Crime for Statistical Purposes (ICCS)*. Version 1.0. Vienna: UNODC. March.
- . 2019. *Global Study on Homicide 2019*. Vienna: UNODC.
- UNSD (United Nations Statistics Division). n.d.a. *Global SDG Indicators Database*. Accessed 1 February 2020.
- . n.d.b. 'Standard Country or Area Codes for Statistical Use (M49)'. Accessed 1 February 2020.
- . n.d.c. 'SDG Indicators: Metadata Repository'. Accessed 23 August 2020.
- Widmer, Mireille and Irene Pavesi. 2016. *Monitoring Trends in Violent Deaths*. Research Note No. 59. Geneva: Small Arms Survey. September.
- 2019) بموجب السيناريو الإيجابي، ولكن مع تقلص الإطار الزمني للتوقع، تصبح التوقعات الإيجابية والسلبية على السواء أقل تطرفاً.
36. انظر الأمانة العامة لإعلان جنيف (2011، p. 1).
37. من المرجح أن تؤدي السياسات والمبادرات المعنية بالصحة والتوظيف والإسكان والتعليم والحقوق الأساسية مثل المساواة بين الجنسين وإمكانية اللجوء إلى القضاء إلى مجتمعات أكثر أماناً. ومن شأن تحسين جودة الخدمات والبنية التحتية والنقل العام أن يسهم أيضاً في تحقيق هذه النتيجة.
38. إن حصر أمثلة "الممارسات الفضلى" في أن تكون من ضمن الإقليم نفسه يجعل أفضل سيناريوهاتنا متحفظاً. فمن الممكن لأداء البلدان في إقليم ما أن يضاهي أداء بلدان أخرى في إقليم آخر. وفي المقابل، يؤدي حصر الممارسات الفضلى (أو الأسوأ) في إقليم البلد المعني إلى زيادة معقولة تقديراتنا حيث لا نستخدم أمثلة قد لا تكون واقعية من أقاليم ذات مستويات مختلفة جداً من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعنف.
39. يستند هذا الحساب إلى تجميع كافة المكاسب والخسائر السنوية لكامل الفترة.
40. نقاط المقارنة المرجعية المستخدمة تمثل التغيرات السنوية في معدل جرائم القتل للفترة 2009–2018.
41. يسمح هذا النهج أيضاً بتوقع انخفاض محتمل في معدلات جرائم القتل في بعض الأقاليم، لأن بعض البلدان الأسوأ أداءً قد تُخفض معدلات جرائم القتل لديها، وإن لم يكن بالقدر نفسه الذي تشهده بلدان أخرى في الأقاليم ذاتها.
42. المكسيك واحدة من 38 دولة مشاركة في مجموعة الرواد من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة، والتي تلتزم "بتسريع العمل لتنفيذ غايات أهداف التنمية المستدامة من أجل السلام والعدالة والشمول" (CIC, n.d.) (SDG16+).
- المراجع
- Alda, Erik and Claire Mc Evoy. 2017. *Beyond the Battlefield: Towards a Better Assessment of the Human Cost of Armed Conflict*. Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. September.
- Alvazzi del Frate, Anna, Gergely Hideg, and Emile LeBrun. 2020. *Gender Counts: Assessing Global Armed Violence Datasets for Gender Relevance*. Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. March.
- Carapic, Jovana and Luigi De Martino. 2015. *Violent Deaths Due to Legal Interventions*. Research Note No. 53. Geneva: Small Arms Survey. July.
- Carnochan, John et al. 2015. *Violence Prevention: An Invitation to Intersectoral Action*. Report. Geneva: Violence Prevention Alliance.
- CIC (Center on International Cooperation). n.d. 'Peaceful, Just and Inclusive Societies.' Accessed 26 October 2020.
- Geneva Declaration Secretariat. 2008. *Global Burden of Armed Violence*. Geneva: Geneva Declaration Secretariat.
- . 2011. *Global Burden of Armed Violence 2011: Lethal Encounters*. Cambridge: Cambridge University Press.
- . 2015. *Global Burden of Armed Violence 2015: Every Body Counts*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Hideg, Gergely and Anna Alvazzi del Frate. 2019. *Darkening Horizons: Global Violent*
- العام الخاضع للتقدير، بما يتماشى مع الممارسة الاعتيادية المتبعة في قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية. تعتمد بيانات النزاع المأخوذة من مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة (للإقليم ككل) وبرنامج أوبسالا لبيانات النزاع (لجميع البلدان المتضررة من النزاع) اعتماداً كبيراً على تعريفات النزاع التي تستخدمها هاتان المنظمتان، وقد تهوّل أو تهوّل من الإحصاءات لأي سنة معينة في فترة تحليلنا. للاطلاع على مناقشة أوفى حول التقديرات القائمة على النموذج، (Hideg and Alvazzi del Frate, 2020).
24. تشير "نسبة الاحتمال" إلى قوة الارتباط النسبية بين حدثين مختلفين بالمقارنة فيما بينهما، حيث يمثل الرقم (1) "عدم وجود ارتباط؛" وفي هذا السياق، تشير نسبة الاحتمال إلى احتمال التعرض للعنف على مستوى العالم مقارنةً باحتمال التعرض للعنف في شمال إفريقيا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. تمثل النسب الأقل من (1) احتمالاً أقل من المتوسط العالمي، بينما تمثل النسب الأعلى من (1) احتمالاً أكبر.
25. لمناقشة العنف الطائفي في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، انظر Tubiana and Gramizzi (2017; 2018) فيما يتعلق بتشاد وليبيا والسودان؛ و (de Tésières (2018) و Lochhead (مرتقب إصداره) فيما يتعلق بمالي.
26. للاطلاع على شرح للمنهجية المستخدمة في وضع هذه التوقعات، يرجى الاطلاع على Hideg and Alvazzi del Frate (2019, pp. 6–10).
27. للاطلاع على تقييم مسهب لمصادر قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية وفجواتها، انظر Hideg and Alvazzi del Frate (2020).
28. لاحظ أن هذه التقديرات تستند إلى مستويات عالية من عدم توفر البيانات.
29. كانت النسب المئوية للذكور الذين قتلوا بسلاح ناري أقل بقليل في شمال إفريقيا (90%) وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (84%).
30. بناءً على البيانات الشحيحة المتاحة، كانت نسبة النساء من ضحايا العنف اللاتي قُتلن بسلاح ناري أعلى من المتوسط العالمي في شمال إفريقيا (22%) وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (37%).
31. جرى العمل على السيناريوهات الثلاثة للفترة 2019–2030 في مطلع العام 2020.
32. تُعرّف الوفيات الناجمة عن التدخلات القانونية بأنها "مقتل المدنيين على يد مسؤولي إنفاذ القانون، أو مقتل المسؤولين عن إنفاذ القانون أثناء تأدية الواجب." (Carapic and De Martino, 2015, p.1).
33. تستند النسب المقدرة لوفيات التدخلات القانونية وجرائم القتل غير العمد في ورقة الإحاطة هذه إلى عينات بيانات مستمدة من البلدان التي تتوفر فيها هذه المعلومات.
34. لسوء الحظ، لا توجد وصفة لهذه السياسة الاستباقية الناجحة. يرى تحالف منع العنف التابع لمنظمة الصحة العالمية أن خفض العنف في الأجل القريب "يكن في التدخلات الناجحة في الحد من أسباب العنف المباشرة مثل تعاطي الكحول، وحمل الأسلحة النارية والسكاكين في الأماكن العامة، والعنف الانتقامي." يتطلب خفض العنف في الأجل البعيد "تدخلات تظال الأسباب الجذرية للعنف داخل المجتمع والمجتمعات المحلية والأسر" (Carnochan et al., 2015, p. 1). وبالتالي، يمكن وصف "السياسات الاستباقية" بأنها سياسات تلبى واحدة من هاتين المجموعتين من المعايير أو كليهما.
35. توقع قاعدة بيانات وفيات العنف العالمية في وقت سابق وقوع 439,000 وفاة عنيف بحلول العام 2030 (Hideg and Alvazzi del Frate, 2020).

نبذة عن مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا

يتبع مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة ويهدف إلى دعم المعنيين في إيجاد بيئة أكثر أماناً في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. ويقدم المشروع بحوثاً وتحليلات راهنة قائمة على الأدلة حول توفر الأسلحة الصغيرة وتداولها، وديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المرافق لها. ويبرز البحث تأثيرات النزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمعات المحلية.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. وقد تلقى في وقت سابق منحاً من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، والقسم الفدرالي السويسري للشؤون الخارجية، ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية الألمانية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية الأمريكية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home.html

يمثل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة مركزاً عالمياً مرموقاً مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر البرنامج المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدراً للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية.

يضم برنامج مسح الأسلحة الصغيرة طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.smallarmssurvey.org

برنامج مسح الأسلحة الصغيرة
Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland

الهاتف: + 41 22 908 5777

الفاكس: + 41 22 732 2738

البريد الإلكتروني: info@smallarmssurvey.org

ورقة الإحاطة هذه ينشرها مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا التابع لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة بدعم من وزارة الخارجية الهولندية.



Ministerie van Buitenlandse Zaken



متابعة مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey

www.twitter.com/SmallArmsSurvey

www.smallarmssurvey.org/multimedia

